

عدالة الأجيال: إشباع الحاجات بدلاً من الجشع

تُعدُّ عدالة الأجيال جزءاً مكملاً من مفاهيم كالتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وحقوق الأطفال والشباب والاحترار العالمي وتغيُّر المناخ. إنه مفهوم الإنصاف أو حقوق الأجيال المتساوية المتكافئة في ما بين الأجيال والأطفال والشباب والناجين، وكذلك ما بين أجيال الماضي والمستقبل. وعلى «الريو 2012» أن تجدد التأكيد على التنمية المستدامة القائمة على النمو الاجتماعي والاقتصادي المتكافئ وعلى حفظ البيئة اللذين يتناقضان مع التنمية القائمة على مجرد النمو الاقتصادي الخالص، بما يوجب اندفاع الحكومات للقيام بالأعمال اللازمة. كما يجب أن تحظى التنمية المستدامة بالإقرار السياسي الذي يمكن تحقيقه من خلال الحكم والتنظيم الشفافين، وليس عبر نظام السوق الحرة.

س. ج. جورج

المنسِّق الإقليمي لجنوب آسيا/

منظمة أرض الإنسان ألمانيا1

البحث عن العدالة قديم قَدَمَ الحضارة الإنسانية؛ وبدا أنه يصبح أكثر شمولاً عبر القرون. وبانتقاله من النضال من أجل ضحايا الظلم والاستبداد كما العبيد، فقد تقدَّم ليشمل كل شرائح الإنسانية، بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية أو الجنوسة أو العرق أو الدين أو السن. وتُعدُّ اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC) لعام 1989 آخر الاتفاقيات التي تتمحور حول حقوق الإنسان وتنعو في اتجاه تأمين معاملة عادلة ومنصفة لجميع الأطفال، وهي اتفاقية تخضع الآن لتصديق كل البلدان كما تشمل الأجيال المقبلة أيضاً. وفي سياق وظائف اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ووضعها موضع التنفيذ يؤكِّد المجتمع الدولي على التزامه قضية أجيال المستقبل، إلا أنه ما يزال بعيداً من أن يكون ملائماً.

عرض مفهوم

وضع الاقتصادي «جيمس توبن» (James Tobin) في عام 1974 مفهوم عدالة الأجيال الذي ينطوي على نظريات العدالة المتنوعة، فكتب في ذلك يقول: «إنَّ أمناء المؤسسات الموقوفة هم حُرَّاس المستقبل بإزاء أي مزاعم يدعيها الحاضر. فمهمتهم تقوم في إدارة الوقف بما يحفظ المساواة بين الأجيال»². وإنَّ استخدام الموارد الطبيعية غير المستدام يؤدِّي إلى اللامساواة بين الأجيال.

1 C. J. George; Regional Coordinator – South Asia; terre des homes Germany.

2 J. Tobin, “What Is Permanent Endowment Income?” American Economic Review 64, May 1974.

المشتركة بين الأجيال هي تبادلات عملية»⁴.

إعادة تحديد الازدهار

هل التبادلية الجيلية عملية أو فعلية؟ بما أنَّ الازدهار يمكنه أن يوصل مشروعاتنا ومساهماتنا إلى الأجيال، إلا أنَّ هذا لا يمكن القيام به على أساس العلاقات التعاقدية. ففيما يمكن للجيل الحالي أن يُلم نفسه بالقيام بشيء للمستقبل، فإنَّ هذا الأخير لا يمثل بعد جزءاً من العقد. هنا بالتحديد تصبح فكرة المجتمع فكرة مفيدة. فالمجتمع يكونه أعضاؤه الذي يشكِّلون جماعة يفهمون أنفسهم باعتبارهم يتمتعون باستمرارية معيَّنة على مر الزمن، ويرون “مصلحتهم الخاصة مرتبطة بأعضاء الجماعة في المستقبل»⁵. ففي المجتمع نفسه يجد أعضاء الجماعة “شعوراً بالهوية ينتشر عبر الزمن”. وطالما أنَّ المجتمع موجود على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، لا بد أن يوجد أيضاً القلق لدى أعضائه المستقبليين على هذه المستويات على اختلافها.

على أنَّ اعتبارات العدالة تنطبق على العلاقات التي تتجاوز تلك الحاضرة. وهذا حقيقي على وجه التحديد في حالة العدالة التوزيعية. فبمعنى ما يمارس الجيل الحالي السلطة على أجيال المستقبل، ويتمتع بإمكانية استخدام الموارد بطريقة تُبطل حقوق أجيال المستقبل. فالمستقبل لا يملك طريقة يتمكن من خلالها من السيطرة على الحاضر. علاوةً على ذلك، فللحاضر حتى سلطة على وجود ما هو آت.

4 Ibid., cited in V. Muniz-Fraticelli, “Achieving Inter-Generational Justice Through Education.” Available from: <www.scribd.com/doc/26475623/Achieving-Inter-Generational-Justice-Through-Education>.

5 J. O'Neill, Ecology, policy and politics: human well-being and the natural world (London: Routledge, 1993), cited in ibid.

وإنَّنا في إدراكنا لأنفسنا باعتبارنا كلاً جماعياً، فمن السهل الاحتجاج بكوننا مجبرين على القلق في ما يتعلق بمصير الناس في أجيال المستقبل. بيد أنَّ السؤال هو: كيف وإلى أي مدى يجب أن تكون أعمالنا وقراراتنا الراهنة متجهة نحو المستقبل. أما النقاشات النظرية في هذه الجوانب فتتمحور حول قلق يتعلق بعصر ما بعد “إعلان حقوق الإنسان”، على نحو ما أوضحه الفيلسوف السياسي “جون رولز” (John Rawls): إذ اعتبر المؤسسات السياسية ومبادئ التدابير الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها مؤسسات رئيسية، فحدَّد العدالة بأنها الطريقة التي توزع فيها هذه المؤسسات الحقوق والواجبات الأساسية وتنظَّم تقاسم الفضائل الناجمة من التعاون الاجتماعي. ومع قبوله مبادئ الحرية والمساواة والأخوة، فقد جمعها مع مبادئ العدالة. فالمساواة تصبح مساواة الفرصة المنصفة، فيما تصبح الأخوة مبدأ الاختلاف³. بيد أنَّ ما هو ضروري، مع ذلك، هو التوافق على “حوص توزيعية سليمة”: “إنَّ مبادئ العدالة هي ببساطة مبادئ تنظيم التوزيع التي ستختار من الناس في مجتمع ما، حيث تلتزم ظروف العدالة وأحوالها”.

هل يتسع نطاق هذا المبدأ ليشمل الأجيال المقبلة؟ إنَّ على كلِّ جيل أن يضع جانباً كمية مناسبة من الرأسمال لقاء ما تلقاه من الأجيال السابقة، بما يمكن هذه الأخيرة من التمتع بحياة أفضل في مجتمع أكثر عدالة. “وإنه لمن الحقيقة الطبيعية أنَّ الأجيال تنتشر في الزمن، بحيث تحصل تبادلات في ما بينها فقط في اتجاه واحد. يمكننا أن نقوم بشيء حيال الازدهار، إلا أنَّ ذلك لن يقدم لنا شيئاً. فقط التبادلات

3 J. Rawls, A Theory of Justice (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971).

وهذا قد يكون أكبر تأثيراً حتى على الجيل الراهن، حيث التأثير يمكنه أن يفعل في بقاء الناس. وإن هذا ليشكل أرضية للتأكيد على حقوق أفراد المستقبل، بالرغم من أن ثمة حججاً مناقضة.

وهناك محاولة أخرى لتحديد أجيال المستقبل قامت بها جامعة "IDWA" بغية مصالحة المصالح الإنسانية مع مصالح الطبيعة، وهي مصالح متميزة ولكنها غير منفصلة. وقد اقترحت عالمة الاجتماع "إليز بولدينغ" (Elise Boulding) أنه يمكن تحديد "أجيال المستقبل" بأنها حاضر 200 سنة، أي ما يمتد فترة من الزمن تبدأ من 100 سنة خلت وتنتهي بعد 100 سنة في المستقبل، انطلاقاً من أي نقطة في الحاضر:

"إن لحظة متحركة باستمرار تصل دائماً المائة سنة في أي من الاتجاهين، ابتداءً من يومنا الذي نحن فيه. ونحن مرتبطون بكل حادي هذه اللحظة من خلال الناس الذين تبدأ حياتهم من أحدهما أو تنتهي عند الحد الآخر، بحيث يعبر في الزمن في كل اتجاه ثلاثة أجيال ونصف. إنها فسحتنا، التي يمكننا أن نتحرك فيها بصورة مباشرة في حياتنا، وبصورة غير مباشرة ملامستنا حياة الناس المرتبطين بنا، وحوالينا، شباباً وطاعين في السن"⁶.

إن هذه المقاربة وهذا الفهم يجعلان من فكرة المجتمع أكثر واقعية ولمموسية. وإذا كان المرء (أكان هو أم هي) يعيش في أي لحظة فهو مرتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمدى زمني يصل إلى 100 سنة في كلا الاتجاهين: ماضياً ومستقبلاً. يساعد هذا المفهوم للمساحة الزمنية على فهم على وراثته الماضي والعلاقات والصلات مع المستقبل. ومما لا شك فيه أننا مرتبطون بالضرورة بالأجيال الأخرى، ماضياً ومستقبلاً، لأن هذه العلاقات والروابط تقع في مجال تجاربنا الشخصية. وثمة مقاربة أخرى تساعدنا على رؤية الصلات مع الأطفال لحاجتهم إلى تمثيل حقوقهم، وهو ما يصبح واجباً على الراشدين (حاملي الواجب). وهكذا، تصبح حقوق أجيال المستقبل، أيضاً، موجباً رهنًا حاضراً.

الفقر البيئي بوصفه تراننا

6 E. Boulding, "The Dynamics of Imaging Futures," World Future Society Bulletin 5, Sept-Oct 1978, p.7.

أخذت فكرة الاعتبارات الجيلية من القادة السياسيين في استوكهولم في المؤتمر التشاوري الذي عقدته الأمم المتحدة بشأن البيئة الإنسانية (UNCHE) في عام 1972، وهي مُدّك ما تزال تُناقش في مختلف المناسبات. ولكن التقدم في الممارسة لم يبلغ حدود الاستقرار والثبات، بل على العكس من ذلك. ففي عام 1972 وضع المؤتمر 26 مبدأً و129 توصية، إلا أن أيًا من المُخرجات لم يتَّسَم بالإلزامية القانونية.

وقد شكّل تقرير "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" (WCED Report) [تقرير برونديلاند] "مستقبلنا المشترك"، الصادر في عام 1987، معلماً على الطريق، إذ أدخل مفهوم التنمية المستدامة وحددها بأنها "التنمية التي تلبى حاجات الحاضر من دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتها للخطر"⁷.

وبحسب ما أورده هذا التقرير، كان السعي إلى التنمية المستدامة هدفاً مهماً لكل الأمم بما فيه صالح الأجيال المقبلة. وقد تبنت قِمة الأرض في "الريو" المنعقدة في عام 1992، عدّة اتفاقيات بيئية ملزمة قانونياً، وبالتحديد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC) واتفاقية عام 1992 المتعلقة بالتنوع الحيوي. ومعنى ما، كانت "قِمة الأرض" نقطة البداية. فقد شارك فيها وحضرها قادة 108 دول، و172 حكومة، ونحو 2400 شخص مثلوا المنظمات غير الحكومية، فعكست القمة هموم الثمانيات، ولاسيما تلك التي أوردها التقرير المنوّه به أعلاه.

وقد سلّطت القمة الضوء على العدالة الجيلية باعتبارها مبدأ تنطوي عليه كل الهموم البيئية والتنمية. وقد تقبل هذا المبدأ كل الدول المشاركة في القمة. كما اعترف بأنه ينبغي احترام حقوق أجيال المستقبل في سياق تلبية حاجات الحاضر. وكان ينبغي أن تُستقطب هذه الإقرارات إلى مجالات سياسات الدول المجتمعة وقوانينها.

أمّا المبدأ الثالث، وهو "الحق في التنمية، فيجب أن يحوّل ويُلَبّى بحيث يوافق حاجات أجيال المستقبل التنموية والبيئية على نحو

7 Brundtland report to Rio 2012: Sustainable development forum. Available from: <www.rio 2012/ trademarks.org/

node/3423>. 2. A. Gossieres, "Theories of intergenerational justice: a synopsis," S.A.P.I.E.N.S , 2008.

متكافئ"⁸، فهو لخصّ روح الالتزام بالمستقبل. وأمّا المبدأ الواحد والعشرون وهو "إبداع شباب العالم ومُثلهم وشجاعتهم فيجب أن يعبأ لتعزيز شراكة عالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والمستقبل الأفضل للجميع"، فيدعو إلى وضع خطة عمل تُشرك الشباب في عملية خلق مستقبل أفضل للجميع.

لقد حدث الكثير منذ انعقاد مؤتمر "الريو"، إلا أن جوهره التوصل إلى تعهّات ملزمة وتوليد الموجبات المطلوبة لدى الدول في أنحاء العالم. وقد سادت الروح نفسها أثناء مداوات "كيوتو" بعد خمس سنوات على انعقاده، وجرى خلالها تبني "بروتوكول كيوتو" في كانون الأول (ديسمبر) من عام 1997. وقد وقّع هذا البروتوكول الذي دخل حيّز التنفيذ في شباط (فبراير) 2005 نحو 195 بلداً. وقد وافقت ضمنه 35 دولة على خفض انبعاثات غازات الدفيئة والغازات المضرة الأخرى إلى مستويات موصوفة محدّدة. وبالرغم من بند هذه الوثيقة تتَّسَم بالإلزامية في ما يتعلّق بالخفض، إلا أن فعالية الإجراء حُدّت من خلال الآليات المرنة.

في التحليل النهائي ينجم أن "البروتوكول" لم يتمتّع، مع ألبانه المتصلة به، إلا بتأثير هامشي في خفض انبعاثات الغازات العالمية. فغياب مستويات الخفض الملزمة بالنسبة إلى البلدان النامية استُخدم من قبل الولايات المتحدة سبباً لعدم إبرامها هذا البروتوكول. أمّا أستراليا وبرغم إبرامها الاتفاقية، لم تعتمد على تنفيذها. علاوة على ذلك، فقد جُرِّفت ممارسة المسؤوليات الملزمة قانونياً كما جُرِّف دور الحكومات الوطنية إلى حد بعيد من خلال السياسات الاقتصادية الجديدة القائمة على تحرير التجارة. وقد وُجِد ذلك بحجة الهموم الأمنية الجيو-سياسية خلال العقد الأول من هذا القرن.

في المؤتمرات التالية، كذاك المنعقد في "جوهانسبورغ" (2002) و"كوبنهاغن" (2009)، لم يجر ضحٌّ مزيد من الثقة بين شعوب العالم. وقد شهد المؤتمر الأخير المنعقد في "كانكون" حتّى المخاطرة بما تبقى من مكاسب اتفاقيات "بروتوكول كيوتو". فقد تضمّنت هذه الاتفاقيات أهدافاً ملزمة للبلدان النامية لتبلغ انبعاثاتها من غازات الدفيئة

8 <www.unep.org/Documents.multilingual/Default.asp?DocumentID=78&ArticleID=1163>.

(GHG) المستويات ذات الصلة على أساس الخدمة المناخية. كما أخذت في حسابها الحقيقة التاريخية القائلة بأن البلدان المتقدمة استندت قدراتها الاستيعابية الكربونية من الغلاف الجوي، وهي بالتالي مسؤولة عن الخفض أمام الاقتصادات الفقيرة.

وقد رُئيَ إلى مؤتمر تغيّر المناخ الذي عقد في "كانكون" خلال السنة الفائتة، من قبل معظم المشاركين ووسائل الإعلام، باعتباره يمثل تحسُّناً مقارنة بمؤتمر "كوبنهاغن". وفيما تبوّى وثيقة اعتُبرت إيجابية بالنسبة إلى النظام المناخي متعدد الأطراف، إلا أنه لم يشق الطريق أمام إنقاذ الكوكب من التغيّر المناخي الذي يكتنفه؛ بل نقل بدلاً من ذلك أعباء التخفيف المناخي إلى كاهل البلدان النامية، وهُدِّد بقلب نظام "بروتوكول كيوتو" الملزم قانوناً رأساً على عقب واستبداله بنظام تعهد طوعي⁹.

بيد أنه ينبغي المحافظة الملحّة على توازن العلاقة المستدامة في ما بين الطبيعة والبشر بما فيه مصلحة الأجيال المقبلة، بمن فيهم الأطفال. وكما أشار أمين عام مؤتمر "الريو+20" "شا لوكانج" (Sha Lukang)، لم يقترّب العالم خلال العقدين الأخيرين من القضاء على الفقر؛ بل على العكس إذ صار يتجه إلى مجابهة الأزمة البيئية وتغيّر المناخ. وما يواجه أجيال المستقبل هو هذا الفقر البيئي الذي سيرثه.

التحديات القادمة

على "الريو" في عام 2012 أن تجدد التأكيد على أنّ التنمية المستدامة القائمة على النموين الاجتماعي والاقتصادي والمحافظة على البيئة تتناقض وتلك التنمية التي تقوم فقط على أساس النمو الاقتصادي وحده. وكثيراً ما قيل إنّ "قمة الريو 92" كان لجمع المجتمع المدني والقطاع الشري العام وطرح مسائل الاستدامة عليهما. أما "قمة الريو 2012" فعليه أن يجمع الحكومات ويهيب بها القيام بالعمل اللازم لتحقيق الأهداف. فالتنمية المستدامة المتضمنة حقوق أجيال المستقبل يمكن أن تتحقق فقط عبر حاكمية عالمية شفافة، وليس من خلال نظام السوق الحرة.

خلال الفترة نفسها، برز إلى السطح الاهتمام

بالعدالة الجيلية في اتفاقيات دولية أخرى تُعنى بحقوق الإنسان، ولاسيما في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل (UNCRC)، التي صارت سارية المفعول في عام 1990، وبلغ عدد الدول الموقعة عليها 194 دولة. وقد توافق الإعلان الخاص ببقاء الأطفال وحمايتهم وتنميتهم مع القمة العالمية حول الأطفال في تلك السنة، حيث خلصت إلى ما يلي: "إننا نقوم بهذا ليس فقط للجيل الحالي، بل لكل الأجيال القادمة أيضاً. وهنا ليس ثمة مهمة أنبل من أن يُعطى كل طفل مستقبلاً أفضل"¹⁰.

بعد اثنتي عشرة سنة، جدّد إعلان الأمم المتحدة الصادر عن الجمعية العامّة والقمة الخاصة بالأطفال (UNGASS) المنعقدتين في أيار (مايو) 2002 التأكيد أنّ على الدول واجبات تجاه الأجيال المقبلة: "علينا أن نحمي بيئتنا الطبيعية بكل تنوعها، وجمالها ومواردها، وكل ما يعزّز نوعية الحياة للأجيال الحاضرة وتلك المقبلة"¹¹. وقد اعترفت خطة العمل التي توافقت عليها 190 دولة بالطابع الملحّ للعمل على حل المشكلات البيئية المتنوعة والاتجاه نحو ضمان رفاهية الأطفال والالتزام بالإجراءات الكفيلة بإدارة بيئتنا بطريقة مستدامة وحمايتها وحفظها: "ثمة عدد من المشكلات والاتجاهات البيئية، كالاختار العالمي واستنزاف طبقة الأوزون وتلوث الهواء والنفايات الخطرة السامة والتعرّض للمواد الكيميائية والمبيدات الخطرة والنظافة العامّة غير الملائمة ومياه الشفة غير الآمنة والغذاء السيئ والإسكان، وكلها تحتاج إلى المعالجة لضمان صحة الأطفال ورفاهيتهم"¹².

إنّ ثروة المعرفة والخبرة التي انبثقت منذ انعقاد المؤتمر الخاص بالطفل تحتاج لأن تُفهم في سياق حقوق الأطفال. فظاهرة الاختار العالمي بسبب الأنشطة البشرية والتغيّر المناخي -وهي ظاهرة كانت موضوع نقاش واسع- فاقمت الخطر الذي يواجه الأرض إلى درجة غير مسبوقه، وهي ستؤثر بصورة مباشرة على الأجيال المقبلة، بما فيها الأطفال البن يعيشون راهناً، وأولئك الذين سيولدون غداً.

10 <www.unicef.org/wsc/declare.htm>

11 UNGASS Declaration, "A World Fit for Children," New York, 2002. Available from: <www.unicef.org/specialsession/wffc>.

12 Ibid., p 23.

وهذا يتطلّب اتفاقيات عالمية ملزمة تدفع في اتجاه الدفاع عن الحقوق الإيكولوجية وأجيال الحاضر كما أجيال المستقبل. وهذا، أيضاً، يشمل الدعوة إلى الاعتراف بحقوق الأطفال الإيكولوجية وغير ذلك من حقوقهم.

ومن وثيق الصلة أن نستشهد من المذكرة اجتماع الخبراء رفيع المستوى الذي عقده "برنامج الأمم المتحدة البيئي" (UNEP) تحت عنوان: المستقبل وحقوق الإنسان والبيئة" التي قدّمها "بيرنز هـ وستون" (Burns H. Weston) في الثلاثين من تشرين الثاني (نوفمبر) 2009:

"إنّ الاحترار العالمي ذا المنشأ البشري وما يربّته من تغيّر في المناخ، ومعهما ضياع التنوع الحيوي في العالم على نحو متسارع، تمثّل كلها في الوقت الراهن أخطاراً للحياة على الأرض كما نعرفها، وإلى درجة معيّنة على نحو لا متواز منذ عصر الديناصورات. وبناء على العمل الرائد الذي أنجزه أستاذ القانون في جامعة "جورجتاون" "إديث براون ويس" (Edith Brown Weiss)، فقد وُضِع مشروع للإجابة الخادعة على التساؤلات القانونية العامّة غير المدروسة على التأكيد: هل يمكن لقانون الولايات المتحدة وقوانين البلدان الأخرى وقانون السكان الأصليين وأو القانون الدولي أن تحدد كلها حقوق الأجيال المقبلة في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة؟"¹³.

الفرص في "قمة الريو 2012"

فيما تشكّل مسائل الاستدامة المقلقة والالتزام حيال أجيال المستقبل جزءاً مكملاً من تقدّم العدالة وفهم حقوق الإنسان على مدى عقدين من الزمان، إلا أنّ هذا لا يتلاءم والأعمال الضرورية. فالتحدّيات، الآن، إذن، ليس فقط برسم تجديد التأكيد على هذه الالتزامات حيال أجيال المستقبل في الموقف من العدالة وحسب، بل أيضاً برسم إعادة التوازن للمسائل والاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية. فإعادة التوازن هذه قد تعني إعادة الدولة إلى ساحة ما هو اجتماعي وتنظيمي ضابط في العمل السياسي، بتوّي المسؤوليات بما يجعل الخدمات

13 B.H. Weston, "Recalibrating the law of humans with the laws of nature: Climate change, human rights and intergenerational justice," 2009. Available from: <www.vermontlaw.edu/cli >.

متاحة على نحوٍ متكافئٍ ولتنظيم مقاربات السوق الحرة وضبطها. فالأسواق مفطورة على التنافس، وتنهج منطق البقاء للأصلح، وهو ما يتناقض ومفهوم التكافؤ الذي يمثّل شرطاً ضرورياً للاستدامة. فتأكيد ”المهاما غاندي“ أنّ ”الأرض تمدّنا بما يكفي من الأمان لتلبية حاجة كل إنسان، ولكن كل جشع عند الإنسان“ ما يزال أمراً حقيقياً. ولذا، فإنّ ما هو مطلوب بإلحاح هو ضبط اقتصاد السوق الحر وتنظيمه، فضلاً عن الحكم الشفاف. وقد تشمل إعادة التوازن التوصل إلى إجماع أو توافق على التنمية باعتبارها مقياس لرفاهية

جميع الناس. وهذا سيتطلّب نوعاً جديداً من التركيز التخطيطي الاقتصادي على رفاهية الناس الأفقر على الأرض، كما رأى ”المهاما غاندي“ واستناداً لا إلى الغيرية (altruism) بل إلى الحقوق والعدالة. إذا كانت ”قمة الريو 2012“ ستسهم في هذا فسيكون ذلك خطوة أخرى إلى الأمام¹⁴. وأيّ خطوة قد تُنجز ينبغي أن تكون من خلال اتفاقيات مُلزمة. فحاجات المستقبل التي يجب تمكينها، كما أعلن ”أنطوان دي سانت-إكسبيري“ (Antoine de Saint-Exupéry): ”بالنسبة إلى المستقبل فإنّ مهمتكم ليست في

استشرافها بل في تمكينها“¹⁵. وهذا التمكين يمكن أن يتحقّق فقط من خلال وضع الآليات المناسبة، وفي هذا الصدد يشير مشروع اقتراح ”المجلس العالمي للمستقبل“ (World Council for Future) إلى أنّ: ”التمثيل القانوني أو حارساً، لهو أمر مثير“¹⁶. فبعض البلدان أنشأت مؤسسات كهذه. وتعيين مدعٍ عام دولي مدقّق أو الدعوة إلى اعتماد إجراءات كذاك الإجراء على المستوى الوطني، يمكن أن يكون مُخرِجاً ملموساً لـ ”الريو“ 2012 نحو الاستدامة، ويمكّن المستقبل من الحصول على مبالغ مالية لتأمين العدالة الجيلية. ■

15 Antoine de Saint-Exupéry, Citadelle (The Wisdom of the Sands), Paris, 1948.

16 Cited in World Future Council, “Guarding our future: How to include future generations in policy making,” <www.worldfuturecouncil.org/fileadmin/user_upload/PDF/brochure_guardian3.pdf>.

14 Rio 2012, Another opportunity to making progression in climate change. Available from: <www.stakeholderforum.org/st/outreach/index.php/day9item6>.